بوجوب العزم ليتميز به الواجب الموسع عن المندوب في جواز الترك والواجب
بحصول التمييز بغيره وهو تاخير الواجب عن الوقت يوما وقيل وقت
اداية الاول من الوقت لوجوب الفعل يجوز الوقت فان اخر عنه تقضا
وان فعل في آخر الوقت حتى ياثم بالتاخير عن اوله كما نقله الامام الشافعي عن بعضهم
وان نقل القاضي ابوبكر الباقلاني الاجماع على نفي الاثم ونقله قال بعضهم
انه قضا بيد مسدا الاداء وقيل وقت اداية ازهر من اول الوقت لاشفاوجو
الفعل قبله فان قدم عليه بان فعل قبله في الوقت فتعجيل اي فتقديم
للواجب مسقطله كتعجيل الزكاة قبل وجوبها وقال الحنفية وقت اداية
ما اي الجزء الذي اتصل به الاداء من الوقت اي لاقاه الفعل بان وقع فيه والا
اي وان لم يتصل الاداء بجزء من الوقت بان لم يقع الفعل في الوقت فالاخير
اي فوقت اداية الجزء الاخير من الوقت لتعيينه للفعل فيه حيث لم يقع فيما
قبله وقال الكرخي ان قدم الفعل على اخر الوقت بان وقع قبله في الوقت
وقع ما قدم واجبا بشرط بقائه اي بقا المتقدم له مكلفا الى اخر الوقت فان لم
يبق كذلك كان مات او جن وقع ما قدمه نفلا فشرط الوجوب عنده ان يبقى
من ادرك الوقت بصفة التكليف الى اخره المتبين به الوجوب وان اخر الفعل
عنه ويموت قبله لان الاصل بقاؤه بصفة التكليف فحيث وجب فوقت
اداية عنده كما يتقدم عن الحنفية لانه منهم وان خالفهم فيما شرطه فذكره بعضي
المصنفة دون الاولى المعلوم مما قدمه والاولى عكسه الاول منكرة
للواجب الموسع لاتفاقنا على ان وقت الاداء لا يفضل عن الواجب ومن اخر
الواجب المذكور بان لم يستقل به اول الوقت مثلا مع ظن الموت عقب ما يسعه
منه مثلا عصى لظنه فوات الواجب بالتاخير فان مات وفعله في الوقت فاتجهوه
قالوا فعله اداء لانه في الوقت المقدر له شرعا وقال القاضيان ابوبكر الباقلاني
من المتكلمين والحسين من الفقهاء فضا لانه بعد الوقت الذي يضيق بظنه

وان بان خطاوه ومن اخر الواجب المذكور بان لم يشتغل به اول الوقت مثلا
مع ظن السلامة من الموت الى اخر وقت فيه فعل الفعل فالصحيح انه لا يعصي
لان التاخير جايزله والموت ليس باختياره وقيل يعصي وجواز التاخير
مشروط بسلامة العاقبة فلان ما اي الواجب الذي وقته العمر كالحج فان
من اخره بعد ان امكنه فعله مع ظن السلامة من الموت الى ضيق وقت يمكنه
فعله فيه ومات قبل الفعل يعصي على الصحيح والا لم يعص وقيل لا
يعصي لجواز انه لتاجزله وعصيانه في الحج من اخر سني الامكان لجواز الموت
اليها وقيل من اولها لاستقرار الوجوب حينيذ وقيل غير مستند الى حد
سنة بعينها مسالة الفعل المقدور للمكلف الذي لا يتم اي يوجد
الواجب المطلق لا به واجب بوجوب الواجب سببا كان او شرطا وفاقا للاكثرين
من العلما اذ لولم يجب لجاز ترك الواجب المتوقف عليه وقيل لا يجب بوجوب
الواجب مطلقا لان الدال على الواجب سكت عنه وانتهاه اي الاول
حب ان كان سببا كالنار للاحراق اي كاساس النار لمحل فانه سبب لاخراق
عادة بخلاف الشرط كالوضو للصلاة فلا يجب بوجوب مشروطه والفرق
ان السبب لاستناد المسبب اليه اشار بناطابه من الشرط بالمشروط
وقال امام الحرمين ان كان شرطا شرعيا كالوضو للصلاة لا عقليا كترك
ضد الواجب او عاديا كغسل جزء من الراس لغسل الوجه فلا يجب
بوجوب مشروطه اذ لا وجود لشروطه عقلا او عادة بدونه فلا ينفك
الشارع بالطلب بخلاف الشرعي فانه لولا اعتبار الشرع له لوجد مشروطه
بدونه وسكت الامام عن السبب وهو لاستناد المسبب اليه في الوجود
كالذي تقاه فلا يقتضي الشارع بالطلب فلا يجب كما افهمه بان الحاجب
في مختصره الكبير مختارا لقول الامام وقول المصنف في دفعه السبب
اولى باليا لوجوب من الشرط الشرعي ممنوع بوجوب المنع ان السبب ينقسم

Copyright © King Saud University